

إلى السيد وزير العدل

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال شفوي - أني

إستفادة المتصرفين بقطاع العدل من مقتضيات النظام الأساسي لكتابة

الضبط
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

تعتبر فئة المتصرفين أقلية بقطاع العدل لا تتجاوز 220 متصرف على أبعد تقدير ؛ فئة تم الاستعانة بها للوصول لمطامح وزارة العدل في النهوض بالموارد البشرية والانفتاح على الأطر التقنية بغية الوصول هدف الإصلاح المنشود لمنظومة العدالة؛ اليوم هذه الفئة وبعد مرور 4 سنوات من توظيفها تعاني 'اللاعدل' بحرمانها من مجموعة من امتيازات القانون الأساسي لهيئة كتابة الضبط يصل ل 2200 درهم شهريا؛ وبعد نزالات متواصلة استجابت الوزارة بإرسال مذكرة لكم السيد الوزير لتغيير عدد من المواد في القانون الأساسي لكتابة الضبط لتمهيد الطريق نحو إعادة الاعتبار المادي والمعنوي لهذه الفئة وادماجها في ظل قانون اساسي موحد لكتابة الضبط وقطع لطريق مستقبلا امام تعدد القوانين الأساسية بالقطاع.

السؤال ماهي التدابير التي اتخذتموها لحلحلة هذا الملف؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

خربوش عبد الودود